

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٤

بإضافة مادة جديدة إلى الدستور الصادر في ٢٦ أغسطس
سنة ١٩٤٩ بشأن أحكام مصلحة التنظيم

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٤

بالناء الفقرة الثانية من المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨
لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣
وعلل الدستور الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٩ في شأن أحكام
مصلحة التنظيم المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨
وعلل ما أرائه مجلس الدولة^٤
وبناءً على ما أصرحه وزير الشئون البلدية والقروية، وموافقة رأى مجلس
الوزراء^٤

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف مادة جديدة برقم ١ مكرراً إلى الدستور الصادر
في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ المشار إليه نصها الآتي :

«مادة ١ مكرراً» - يصدر باعتماد الرسم الخاص بخط التنظيم والالتزام
لإنشاء الشوارع المعمول منها الرسم قرار من وزير الشئون البلدية والقروية،
ويجوز للحكومة أن تترع في تنفيذها وبالطرق القانونية المتارات
المينة بالرسم.

ويحظر من وقت صدور القرار باعتماد الرسم إجراء أي أعمال البناء على
العقارات المينة به مل أن يعرض ملائكتها بمعرفتها حادلاً».

مادة ٢ - حل وزير الشئون البلدية والقروية تنفيذاً لهذا القانون، ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية^٤

صدر بقرار الجمهوري في ٢٨ جانفي ١٣٧٣ (٤ مارس سنة ١٩٥٤)

مهدى سعيد لواء (١٠ ح)

وزير الشئون البلدية والقروية
وأحمد سليم حنا

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلل الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣
وعلل المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء
وعلل ما أرائه مجلس الدولة^٤
وبناءً على ما أصرحه وزير العدل، وموافقة رأى مجلس الوزراء^٤

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تلغى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من المرسوم بقانون
رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء.

مادة ٢ - حل وزير العدل تنفيذاً لهذا القانون، ويتم به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية^٤

صدر بقرار الجمهوري في ٢٨ جانفي ١٣٧٣ (٤ مارس سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (١٠ ح)

وزير العدل
رئيس مجلس الوزراء
أحمد حسن^٤ جمال عبد الناصر حسين^٤ (١٠ ح)